

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٢ يوليو ٢٠٠٢

المؤتمر الشعبي السوداني: اتفاق الحكومة السودانية وحركة قرنق أشبه بمذكرة تفاهم أو ميثاق سياسي

لندن: «الشرق الأوسط»

قال محمد الأمين خليفة أمين أمانة الثقافة والاعلام في المؤتمر الوطني الشعبي في اتصال هاتفى له «الشرق الأوسط» أن حزب المؤتمر الوطني الشعبي يرحب بأي سلام عادل يفضي الى وقف نزيف الدم في جنوب السودان وينعم الشعب السوداني بسلام حقيقي يحقق الاستقرار والازدهار، مشيراً الى أن الاتفاق الذي تم بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية أول من أمس، هو اتفاق اطارى اشبه بمذكرة التفاهم أو ميثاق سياسي، وأضاف خليفة أنه من خلال قراءتنا لبعض عناصر هذا الاتفاق لاحظنا ان الحكومة قدمت تنازلات أساسية بغية الوصول الى اتفاق، ما كان ينبغي لها ان تفرط في بعض

المسائل، ولكن يبدو انها تعرضت الى ضغوط خارجية، فمثلاً موضوع الدستور من المسائل التي فرطت فيها الحكومة، إذ ان الدستور الحالي أجمعت عليه سائر القوى السياسية، وقد لبي رغبات الشماليين والجنوبيين، المسلمين والمسيحيين، أما مشروع استبدال هذا الدستور بدستور علماني لأهل الجنوب وللاتحاد الكونفدرالي وآخر اسلامي لأهل الشمال لا يفضي الى وحدة قومية للوطن بل هو تجزئة للسودان الواحد الموحد.

وأوضح امين أمانة الثقافة والاعلام في المؤتمر الوطني الشعبي أن الاتفاق لم يشمل وقفاً لاطلاق النار، مما يجعله هشاً وعرضة للانتهاك والانهيار، اذا لم تراعى هذه المسألة المهمة. وأن الارادة السودانية كانت غائبة في هذا الاتفاق، حيث

ظهرت ارادة الوسطاء، وهذا ايضاً غير معين لاحلال السلام في السودان. وكان من الأوفق أن يلتقي الطرفان بمحض اختيارهما ويتوصلا الى النقاط التي ترضى الطرفين دون سطوة أو قهر أو املاء من جهة خارجية.

وقال: حسناً فعلت الحركة الشعبية لتحرير السودان عندما استدركت ضرورة اشتراط موافقة القوى السياسية السودانية الأخرى على قيام المؤتمر الدستوري.

وأضاف ان المؤتمر الوطني الشعبي قد يادر منذ عام ونصف العام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بتوقيع مذكرة تفاهم بينهما شملت بنوداً وقضايا أساسية نحو الحريات العامة وتداول السلطة السلمية والتعددية السياسية والاقتسام العادل للسلطة والثروة.